المرصد الانتخابي الأردني
JORDAN ELECTION OBSERVER
تقرير إخباري تحليلي يُعنى بالانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، يصدر عن وحدة المتابعة الانتخابية، مركز الأردن الجديد للدراسات
A Regular Press Report Released by the Election Support Unit at Al Urdun Al Jadid Research Center on the 2007 Parliamentary Elections

العدد: 13، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 — No: 13, November 13, 2007

الافتتاحيــة

رقابة المجتمع المدني... مرة أخرى

* هاني الحوراني

يجب الاعتراف بأن موقف الحكومة الملتبس من مطالبة منظمات مجتمع مدني بلعب دورها في تأمين رقابة محلية مستقلة على الانتخابات، قد أحدث شرخاً في بعض صفوفها. إذ أدى إلى انسحاب عدد من المنظمات من عملية مراقبة الانتخابات، إحتجاجاً على القيود والشروط التي حددتها وزارة الداخلية، بحصر عدد المراقبين الذين سيدخلون الى مراكز الاقتراع في 150 شخصاً، واشتراط ان تتم هذه العملية تحت مظلة المركز الوطني لحقوق الإنسان.

ويعتقد جزء آخر من المنظمات أنه ليس من حق الحكومة أن تفرض على المجتمع المدني وجود "خطة" محددة لممارسة دوره في الانتخابات، حتى ولو كانت هذه "المظلة" هي المركز الوطني لحقوق الإنسان. وإذا كان لابد للمجتمع المدني من مظلة فهو الذي يطلبها ويحددها بنفسه طوعاً. ويستخلص هؤلاء أنه كان على القابلين بشروط الحكومة حول مراقبة الانتخابات أن يعتذروا عن المشاركة، وأن يعلنوا موقفهم برفض شروط الحكومة، بدعوى ان الأخيرة سوف تجد نفسها محرجة اذا ما غاب المجتمع المدني عن مراقبة الانتخابات، وبالتالي سوف تتراجع عن شروطها وتسمح للمراقبة المحلية بأن تقوم بدورها بحرية أكبر.

الفريق الذي وافق على مراقبة الانتخابات، رغم الشروط والقيود التي وضعت عليه، يختلف مع هذا المنطق. فهو يعتقد أن المجتمع المدني حقق مكسباً هاماً في هذه المرحلة. فقد كرس مبدأ دخول ممثلي منظمات المجتمع المدني الى مراكز الاقتراع والتواجد داخلها، والبقاء فيها –اذا ما شاء- للوقت الذي يقرره، وسجل بذلك سابقة هي الأولى من نوعها، وسوف يُبنى عليها للانتخابات المقبلة، وإذا كان هذا الإنجاز لا يفي المجتمع المدني حقه، إلا أنه لا يجوز الاستهانة به.

ويجب أن نتذكر أنها المرة الأولى التي تقوم فيه منظمات المجتمع المدني في الأردن بطلب مراقبة الانتخابات، فهذه المهمة كان يقوم بها ممثلو المرشحين والأحزاب المشاركة في الانتخابات والصحافة، لكن لم يحدث ان قامت بها منظمات حقوق الانسان أو المجتمع المدني في الأردن.

وما كان يجب أن تتأخر هذه المساهمة، في الوقت الذي نجحت فيه المجتمعات المدنية في عدد من الدول العربية من لعب دورها بالرقابة على الانتخابات، كما هو حال المغرب، فلسطين، اليمن، لبنان ومصر.

ولا نأتي بجديد اذا قلنا أن قبول السلطات التنفيذية في الدول العربية الشقيقة أو غيرها برقابة المجتمع المدني لم يتحقق تلقائياً، لم يأت منذ المرة الأولى، وكنا نتمنى أن تأتي موافقة الحكومة كاملة بدون قيود أو شروط أو سقف على عدد المراقبين. لكن هذه مجرد الخطوة الأولى التي لا بد أن تتبعها خطوات أخرى في المستقبل.

ان العملية التي نحن مقبلون عليها قد مكنت مئات، بل آلاف المواطنين، أغلبهم من الشباب والشابات من الحصول على التدريب والتوعية بالمعايير الدولية للانتخابات الحرة وكذلك بالنظام الانتخابي الأردني، وهم يقبلون عليها بحماس منقطع النظير، وتشعرهم بأن لهم دور في توفير بعض الضمانات اللازمة لنزاهة وشفافية الانتخابات. انه تمرين حي لنشطاء ومنظمات تؤمن بأن من حقها أن تشارك في تحمل المسؤولية، إلى جانب الحكومة والشركاء الآخرين.

ان ممارسة حق المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات لا تتحقق بالمكاسرة، خاصة في ظل الإطار السياسي والقانوني الناظم لهذه الانتخابات، بل يتم بالإقناع والحوار السياسي والقانوني وبناء الثقة. وهي عملية تحتاج الى متابعة دؤوبة بعيد الانتخابات.

يبقى أن نشير الى أن بعض الأقلام التي تصدت بالتشكيك بأهلية المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات وحرضت الحكومة عليه وسعت لتشويه صورته - نقول أن بعض الأقلام هذه ربما أفزعت بعض قادة منظمات المجتمع المدني، ودفعتهم للتنحي جانباً، لكنها في الوقت نفسه، لن تعيد عجلة التاريخ الى الوراء، وهي تسيء الى الحكومة التي التزمت علناً بشراكتها مع المجتمع المدني، وشددت على ضرورة تفعيل دوره في التنمية السياسية.

* مدير مركز الأردن الجديد للدراسات
والمنسق العام للتحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات
hhourani@ujrc-jordan.org

تحليل اخباري

دور النقابين المهنيين في انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر

يخوض انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر، عشرات المرشحين المنتمين إلى النقابات المهنية ونقابات أصحاب الأعمال، بما يوحي بإقبال ممثلي الطبقة الوسطى في المجتمع المدني على المشاركة السياسية في العمل البرلماني، وهو ما يتناقض، على الاقل ظاهرياً، مع الاعتقاد السائد بأن ساحة التنافس الانتخابي قصر على أصحاب الثروات وممثلي العشائر، وبخلو معركة الانتخابات من البعد السياسي.

وبالعودة إلى قوائم المرشحين في الانتخابات النيابية الراهنة يظهر التدقيق الأولي في الخلفيات المهنية للمرشحين، وجود ما لا يقل 141 مرشحاً، أي قرابة 15% من إجمالي المرشحين ممن يندرجون في نطاق المهن عالية التكوين، وينخرطون في النقابات المهنية وبشكل محدد فقد أمكن حصر 55 طبيباً أو صيدلانياً و 44 مهندساً و 43 محامياً يخوضون معركة الانتخابات الحالية بأمل الفوز بمقعد النيابة.

ومن بين المرشحين نقباء سابقين وحاليين وأعضاء في مجالس النقابات تم رصد 13 منهم.

ويظهر الجدول التالي توزيع المرشحين المهنين لانتخابات مجلس النواب الخامس عشر.

*** مجموع المحامين (43)، مجموع المهندسين (43)، مجموع الأطباء (50)، مجموع الصيادلة (5).**

جدول النقابيين

الرقم	المحافظة	اسم النقابة	الدوائر الانتخابية									المجموع	المجموع الكلي
			1	2	3	4	5	6	7	8	9		
1	العاصمة	المحامين	2	-	-	1	-	1	-	-	-	4	20
		المهندسين	3	-	4	2	1	1	1	-	-	12	
		الأطباء	1	-	1	-	1	1	-	-	-	4	
2	اربد	المحامين	1	-	1	-	1	1	-	-	-	4	22
		المهندسين	1	1	1	1	2	-	-	-	-	6	
		الأطباء	2	2	1	-	4	-	-	-	-	9	
		الصيادلة	1	1	-	-	1	-	-	-	-	3	
3	عجلون	المحامين	1	2	-	-	-	-	-	-	-	3	12
		المهندسين	3	1	-	-	-	-	-	-	-	4	
		الأطباء	4	1	-	-	-	-	-	-	-	5	
4	جرش	المحامين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2
		الصيادلة	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
5	المفرق	المحامين	5	-	-	-	-	-	-	-	-	5	10
		المهندسين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
		الأطباء	4	-	-	-	-	-	-	-	-	4	
6	الزرقاء	المحامين	-	1	-	2	-	-	-	-	-	3	4
		الصيادلة	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
7	الكرك	المحامين	4	-	-	-	-	-	-	-	-	4	17
		المهندسين	7	2	1	-	1	-	-	-	-	11	
		الأطباء	2	-	-	-	-	-	-	-	-	2	
8	معان	المحامين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	3
		المهندسين	-	2	-	-	-	-	-	-	-	2	
9	الطفيلة	المحامين	4	1	-	-	-	-	-	-	-	5	9
		المهندسين	-	2	-	-	-	-	-	-	-	2	
		الأطباء	1	1	-	-	-	-	-	-	-	2	
10	العقبة	المحامين	2	-	-	-	-	-	-	-	-	2	4
		المهندسين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
		الأطباء	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
11	البلقاء	المحامين	4	1	1	1	-	-	-	-	-	7	18
		المهندسين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
		الأطباء	1	-	-	-	-	-	-	-	-	10	
12	مأدبا	الأطباء	7	3	-	-	-	-	-	-	-	10	10
13	بدو الشمال	المحامين	3	-	-	-	-	-	-	-	-	3	8
		المهندسين	2	-	-	-	-	-	-	-	-	2	
		الأطباء	3	-	-	-	-	-	-	-	-	3	
14	بدو الجنوب	المحامين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2
		المهندسين	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	
المجموع العام			**87**	**21**	**10**	**7**	**11**	**4**	**1**	**-**	**-**	**141**	**141**

*** اعداد وحدة المتابعة الانتخابية**

مركز الأردن الجديد للدراسات

صدر حديثاً

صدور الطبعة العربية من تقرير

تقييم الاطار الانتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

أصدر مركز الاردن الجديد وشبكة تقرير الديمقراطية الدولي (DRI) الطبعة العربية للتقرير التقييمي عن الاطار الانتخابي في المملكة الاردنية الهاشمية الذي أعده كل من ريتشارد تشامبرز (من بريطانيا) وميكالا كوفنير (من المانيا الاتحادية) وهاني الحوراني وحسين أبو رمان من الأردن.

يقع التقرير في 108 صفحة من القطع الكبير ويحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول الأول منها: "الانتخابات والديمقراطية في الاردن"، حيث يتصدى للمضمون السياسي للانتخابات ونظام الحكم والأحزاب السياسية، الممثلون السياسيون الآخرون، انتخابات 2003 النيابية، والاجماع على الاصلاح. ويتضمن القسم الثاني تحليلاً للاطار القانوني والاداري للانتخابات في الاردن من حيث القاعدة الدستورية والقانونية للانتخابات النيابية، قانون الانتخاب المؤقت، المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان، الانتخابات والنظام الانتخابي لمجلس النواب، ادارة الانتخابات بما في ذلك دور السلطات القضائية، حق الاقتراع وتسجيل الناخبين، حق الترشيح والشكاوي والاعتراضات، جرائم الانتخاب، ضمانات شفافية العملية الانتخابية، مراقبة العملية الانتخابية، الاعلام والانتخابات، واجراءات يوم الانتخابات بما في ذلك اجراءات الاقتراع وفرز الاصوات وترشيح النساء. أما القسم الثالث والأخير فيتناول الاطار القانوني للانتخابات البلدية. هذا، وقد اختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتطوير الاطار القانوني للانتخابات في الاردن. وتضمن أيضاً عدة ملاحق تعرف بالاحزاب السياسية الأردنية وتلخص نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003. يعد التقرير مصدراً فريداً بالمعلومات والتحليلات ومرجعاً لكل الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية، ويذكر أن النسخة الانجليزية من التقرير قد صدرت قبل عدة أسابيع. وأثارت اهتماماً واسعاً في حينها باعتبارها الوثيقة التحليلية الأشمل عن النظام الانتخابي الأردني.

تقييم الإطار الإنتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

يطلب هذا الكتاب من:
مركز الأردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم(39) ، عمان- الأردن
هاتف: 4 /5533112، فاكس: 5533118